E/2003/41
E/ESCWA/22/10

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر الـــدورة الثانية والعشـــرين

١٤-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠٠٣

الملحق رقم ٢١

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرمـــوز الإحالـــة إلـــى وثيقـــة من وثائـــق الأمم المتحدة.

E/2003/41
E/ESCWA/22/10

ISSN: 1011-7024

03-0347

منشورات الأمم المتحدة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	١
الفصل		
الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها	٤	٢
الثاني- الدورة الثانية والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.....	٥-٨٦	٥
ألف- الحضور وتنظيم الأعمال.....	٥-١٢	٥
باء- افتتاح الدورة.....	١٣-٢٨	٧
جيم- المحاور الرئيسية للمناقشات ونتائجها.....	٢٩-٨٦	٩
الثالث- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها	٨٧	٢٦
المرفقان		
المرفق الأول- قائمة المشاركين.....		٣٧
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين		٤٦

مقدمـــة

١- عُقدت الدورة الثانية والعشرون للجنة عملاً بأحكام قرار اللجنة ١٩٦ (د-١٧) المـــؤرخ ٣١ أيـــار/ مايو ١٩٩٤، بشأن تواتر دورات اللجنة الوزارية.

٢- ويستعرض هذا التقرير أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســـيا فـــي دورتـــها الثانيـــة والعشرين المنعقدة في بيت الأمم المتحدة، بيروت، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٣- ويبرز التقرير أهم ما دار في المناقشات حول كل بند من بنود جدول الأعمال دون ذكر التفـــاصيل. وقد اعتمدته اللجنة بالإجماع في جلستها الختامية المنعقدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السادسة، المنعقدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قراراً، لرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيه، وفيما يلي نصه:

٢٣٩ (د-٢٢) دراسة إنشاء مركز للأمم المتحدة للغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بشأن خطة المؤتمرات،

وإذ تشير أيضاً إلى المطالب والمقترحات التي قدمتها وفود الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الأمانة العامة، بشأن خدمات اللغة العربية، وتذكر، تحديداً، مقترح وفد مصر الوارد في المرفق الثاني من تقرير لجنة المؤتمرات[١]، والرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠١، بشأن تعدد اللغات[٢]، الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة بصفته رئيس المجموعة العربية لشهر تموز/يوليو ٢٠٠١،

وإذ تدرك أهمية الدور الذي يمكن للجنة أن تضطلع به، بحكم موقعها في المنطقة العربية، في تعزيز خدمات اللغة العربية في منظومة الأمم المتحدة بالاستفادة من الكفاءات العالية المتوفرة في المنطقة، وبالتعاون الوثيق مع دوائر الترجمة والتحرير باللغة العربية في مقار الأمم المتحدة،

١- تدعو الأمانة التنفيذية إلى دراسة إنشاء مركز للأمم المتحدة للغة العربية يكون مقره في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وهدفه الارتقاء بالمستوى الفني واللغوي للمصطلحات العربية المستخدمة في وثائق الأمم المتحدة، بما يسهل استخدام اللغة العربية في تلك الوثائق، بالتعاون مع الأمانة العامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وتقدير الاحتياجات الفنية والمالية والإدارية اللازمة؛

٢- تدعو أيضاً الأمانة التنفيذية إلى الاضطلاع، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بإنشاء لجنة تكون مهمتها تحديد اختصاصات المركز المشار إليه آنفاً؛

---

(١) A/49/32/Rev.1.

(٢) A/56/261.

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول التقدم المحرز بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٤٠ (د-٢٢) إنشاء لجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك أهمية العمل على النهوض بالمرأة وتحسين مركزها وفتح فرص متكافئة لتمكينها ولزيادة مشاركتها في العملية التنموية على جميع الأصعدة،

وإذ تدرك أيضاً أهمية التنسيق في مجال النهوض بالمرأة، مع مراعاة خصوصية كل دولة عربية وتقاليدها وثقافتها، لتوحيد المواقف العربية في المنتديات الدولية وفي متابعة المؤتمرات العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة بهدف تجسيد البعد الإقليمي في الوثائق الدولية،

وإذ تؤكد أهمية إسهام الجهات المعنية في دول الإسكوا في تخطيط وتطوير ومتابعة تنفيذ برامج الأمانة التنفيذية في مجال تمكين المرأة وإدراج قضايا الجنسين ضمن الأنشطة والسياسات،

وإذ تسترشد بما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى التي أنشأت لجاناً متخصصة تعنى بقضايا المرأة،

وإذ تأخذ في الاعتبار التوصية التي قدمتها لجنة التنمية الاجتماعية[٣] في دورتها الرابعة المعقودة في بيروت خلال الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢، بشأن إنشاء لجنة للمرأة في الإسكوا،

١- تقرر إنشاء لجنة للمرأة تابعة للإسكوا تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء متخصصين في شؤون المرأة، وتتولى المهام التالية:

(أ) تحديد أولويات برامج عمل الإسكوا وخططها المتوسطة الأجل فيما يتعلق بالمرأة؛

(ب) رصد تطورات وضع المرأة والمؤشرات والإحصاءات المرتبطة بذلك بغية وضع سياسة متكاملة للنهوض بها وتمكينها؛

(ج) رصد التقدم المحرز في أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا فيما يتعلق بالمرأة؛

---

(٣) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة (E/ESCWA/SD/2002/IG.1/9).

(د) متابعة المؤتمرات الدولية والإقليمية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها وكذلك بين المنظمات الإقليمية؛

(هـ) تنسيق العمل على المستوى الإقليمي لاتخاذ مواقف موحدة بهذا الصدد في المحافل الدولية، ومتابعة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها التي أقرّتها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المعنية بالمرأة؛

(و) إعداد وتنفيذ مشاريع ميدانية للنهوض بالمرأة وتمكينها في دول الإسكوا، والعمل على إيجاد التمويل اللازم لذلك؛

(ز) إيلاء الاهتمام اللازم للمرأة في المناطق التي تسودها الحروب والنزاعات، وخاصة المرأة الفلسطينية التي تعاني من ظروف الاحتلال الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني؛

٢- تقرر أيضاً أن تعقد لجنة المرأة اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداءً من عام ٢٠٠٤، على أن تعقد اجتماعاً تأسيسياً قبل نهاية عام ٢٠٠٣؛

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي إقامة مركز للمرأة في الأمانة التنفيذية يتولى مهمة أمانة لجنة المرأة؛

٤- تطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

الفصل الثاني
الدورة الثانية والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف- الحضور وتنظيم الأعمال

٥- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثانية والعشرين في بيروت، الجمهورية اللبنانية، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتوزعت أعمال الدورة على ست جلسات ناقشت خلالها اللجنة البنود المدرجة في جدول الأعمال الوارد في الفقرة ١٢ من هذا الفصل. ورفعت القرارات التي اتخذتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها.

٦- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الإسكوا[٤]: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

٧- وشارك في أعمال الدورة، بصفة مراقب، الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء في الإسكوا: السودان، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، والمغرب.

٨- وحضر الدورة كذلك ممثلون عن الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة: الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان، ومكتب اللجان الإقليمية بنيويورك، ومكتب الشؤون القانونية بنيويورك، ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٩- وشارك في الدورة أيضاً، بصفة مراقب، ممثلون عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية التالية: جامعة الدول العربية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمعهد العربي للتخطيط، واتحاد المصارف العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (آيدمو)، والصندوق السعودي للتنمية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وجمعية رعاية الطفل والأمومة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وجامعة بيرزيت، والاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية، وجمعية النساء العربيات في الأردن، والجمعية العربية لعلم الاجتماع، ومؤسسات الإمام الصدر، والجمعية اللبنانية لرعاية

---

(٤) للإطلاع على أسماء المشاركين، انظر المرفق الأول.

المعوقين، وتجمع الباحثات اللبنانيات، واتحاد الجمعيات الشمالية للتنمية والبيئة والتراث، ومعهد الدراسات النسائية في العالم العربي، وتجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، والمركز الوطني للتنمية والتأهيل، والمجلس النسائي اللبناني، ومؤسسة الحريري، واللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة.

١- انتخاب أعضاء المكتب

١٠- وفقاً للمادة ١٢ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي "تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية، المعمول به في الأمم المتحدة." وبذلك تولى معالي السيد محمد زكي أبو عامر، رئيس وفد جمهورية مصر العربية، رئاسة الدورة الثانية والعشرين. كما تنص هذه المادة على أن "تنتخب اللجنة، في بداية كل دورة، نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها، ويستمر هؤلاء في عملهم إلى أن يتم انتخاب خلفائهم. وتجوز إعادة انتخابهم". وبذلك انتُخب سعادة السيد عبد الله محمد خاطر، رئيس وفد قطر، ومعالي السيد مكرم عبيد، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، نائبين للرئيس؛ ومعالي السيد متري أبو عيطة، رئيس وفد فلسطين، مقرراً للدورة.

٢- وثائق التفويض

١١- عملاً بالمادة ١١ من النظام الداخلي، قُدمت إلى الأمين التنفيذي وثائق تفويض الممثلين، وقام أعضاء المكتب بفحص هذه الوثائق وتأكدوا من أنها مستوفية للشروط.

٣- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٢- اعتمدت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال وتنظيم الأعمال بصيغتهما الواردة في الوثيقتين E/ESCWA/22/1 و E/ESCWA/22/2[٥]، على التوالي. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

١- افتتاح الدورة الثانية والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم الأعمال المقترح.

٥- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إلى الاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثانية والعشرين للجنة.

---

(٥) يتضمن المرفق الثاني قائمة بالوثائق المعنية ببنود جدول الأعمال.

٦- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة.

٧- مناقشة عامة: مجمل القضايا المطروحة على الدورة الثانية والعشرين للجنة.

٨- اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي.

٩- قضايا ذات أهمية لمستقبل منطقة الإسكوا:

(أ) آثار عدم الاستقرار في منطقة غربي آسيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
(ب) تعزيز التعاون الإقليمي العربي.

١٠- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١١- دور الإسكوا في تنسيق الأنشطة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٢- إعلان مؤتمرات للتبرعات خلال دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٣٦ (د-٢١).

١٣- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة.

١٤- ما يستجد من أعمال.

١٥- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والعشرين.

باء- افتتاح الدورة

١٣- عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة بحضور فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد إميل لحود. وألقى الكلمة الافتتاحية معالي السيد محمود حمود، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اللبنانية بصفته رئيس الدورة الحادية والعشرين، فنوه بالاهتمام الخاص الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية لدور الأمم المتحدة بوجه عام، ولدور الإسكوا الذي يعتز لبنان باحتضانها في قلب عاصمته، بوجه خاص، وركز في خطابه على الوضع الحالي في المنطقة وعلى الحالة في العراق، الذي هو دولة عضو، وما يتعرض له الشعب العراقي من معاناة. وشدد على ضرورة مطالبة القوات المحتلة بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب العراق حسب اتفاقيات جنيف ودون أن يعني ذلك اعترافا بالاحتلال.

١٤- كما أكد السيد حمود في كلمته أن التكامل الإقليمي مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، وهو يتجسد بتعاون دول المنطقة عبر المنظمات الدولية التي تعتبر الإسكوا من أهمها بالنسبة إلى لبنان.

١٥- وأضاف قائلا إن العولمة لن تقف على أبواب التجمعات الإقليمية الضعيفة بل ستجتاحها إن لم تكن جاهزة اقتصاديا واجتماعيا، وإن من واجب الدول الرائدة في مجال العولمة إحقاق الشراكة الحقيقية وتشجيع الحوار الفعال بين الشمال والجنوب لتهيئة مناخ سليم للتعاون الدولي.

١٦- ودعا إلى إقامة حوار حول إيجاد سبل للتعاون من أجل الوصول إلى عالم أفضل يحافظ على هوية الشعوب والمجتمعات وخصوصيتها ولا يهددها بالابتلاع.

١٧- وتلت الأمين التنفيذي للإسكوا رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة الثانية والعشرين. وفي هذه الرسالة، نبه الأمين العام إلى الظروف المضطربة التي تعيشها المنطقة الآن وإلى عواقب الحروب والنزاعات التي تحول الموارد والطاقات بعيدا عن الأهداف الإنمائية.

١٨- وتمنى أن تتدارس الدورة الوسائل التي تتيح استجلاء الأسباب العميقة للنزاع لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لإرساء أسس السلام، معتبرا أن جذور النزاع كثيرا ما تكمن في قضايا الحكم، والإجحاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاختلال في توزيع الموارد.

١٩- وأكد أن هذا هو السياق الذي يمكن فيه للأمم المتحدة، وضمنها الإسكوا، أن تؤدي دورا بالغ الأهمية.

٢٠- وأشار في رسالته إلى مؤتمر إعلان التبرعات الذي تشمله الدورة وهو الأول من نوعه، وذكر بأهمية الموارد الإضافية في معالجة قضايا التنمية، ولا سيما القضايا الناشئة من عدم الاستقرار.

٢١- وتمنى على المشاركين في الدورة إجراء مداولات مثمرة، وأعرب عن أمله أن يحل السلام في كل ربوع منطقة الإسكوا.

٢٢- ثم ألقت السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فأعربت عن عميق امتنانها لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد إميل لحود، لحضوره افتتاح الدورة، لأن في هذا الحضور تعبير عن إيمانه بأهمية التمسك بالشرعية الدولية ودور الأمم المتحدة والإسكوا.

٢٣- وأشارت إلى الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة والخسائر التي تكبدها العراق والمنطقة بكاملها نتيجة للحرب، وتوقعت أن تصل قيمتها إلى ١٠٠٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة المقبلة نتيجة لتدني معدل النمو وتراكم الخسائر في النمو على مدى السنوات القادمة.

٢٤- وذكرت أن المنطقة تواجه، علاوة على ذلك، تحولات دولية وتحديات تتمثل في العولمة الاقتصادية والثورة التكنولوجية، مع ما لذلك من آثار على الأوضاع الاجتماعية.

٢٥- واستعرضت مجالات عمل الإسكوا التي يتوخى في إطارها تحقيق التكامل الإقليمي والتي تركز على عدد محدود من الأولويات هي: المياه، والعولمة، والسياسات الاجتماعية، والتكنولوجيا.

٢٦- وأشارت إلى أن الإسكوا أضافت إلى برنامج عملها أنشطة تعنى بإعادة الإعمار والتأهيل بعد الحرب، منها الأنشطة المتواضعة التي تقوم بها في جنوب لبنان، والخطوات التي تتخذها تطبيقا للقرار المتعلق بإعادة إعمار القطاعات الاقتصادية في فلسطين، الذي اتخذته اللجنة في دورتها السابقة.

٢٧- وذكرت من بين إنجازات الإسكوا الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة إعداد نظام النقل المتكامل في المشرق العربي والمصادقة على اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي خلال الدورة السابقة. وأعلنت أن الدورة الحالية ستشهد التصديق على اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي.

٢٨- وفي ختام كلمتها، وجهت الأمين التنفيذي التحية إلى دعاة السلام الذين يجسدون إصرار الأسرة الدولية على التمسك بالقواعد والقوانين الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، وإلى أبناء هذه المنطقة العربية الذين تحملوا الصعاب طوال خمسين عاما وصمدوا متمسكين بالأمل في مستقبل أفضل.

جيم- المحاور الرئيسية للمناقشات ونتائجها

١- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إلى الاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثانية والعشرين للجنة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٩- وردت ثلاثة طلبات للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة، وذلك من السودان والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والمغرب، كما ورد في الفقرة ٧ من هذا الفصل.

٢- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٠- قدمت الأمين التنفيذي هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4 التي تضمنت سبعة أجزاء.

(أ) دور الإسكوا في دعم رسالة الأمم المتحدة

٣١- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part I). فاستعرض بإيجاز الأنشطة المكملة لبرنامج العمل التي تقوم بها الإسكوا. وأوضح أن هذه الأنشطة، التي تستهدف تحقيق التواصل بينها وبين مختلف شرائح المجتمع، تتجلى في تمثيل الأمين العام في محافل دولية؛ والقيام بزيارات رسمية للدول الأعضاء للاطلاع عن كثب على احتياجات هذه الدول وتعريفها بأنشطة الإسكوا؛ وأخيرا القيام بأنشطة إعلامية تتمثل بإنشاء موقع إلكتروني باللغتين الإنكليزية والعربية بالإضافة إلى مواقع فرعية دائمة وأخرى مؤقتة، وبإصدار كتيبات ومنشورات مختلفة، وإعداد أفلام وثائقية والمشاركة في حلقات تلفزيونية.

(ب) التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٢ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣٢- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثائق E/ESCWA/22/4(Part II) المعنونة "أنشطة البرنامج العادي"؛ و E/ESCWA/22/4(Part II)/Add.1 المعنونة "التنسيق والتعاون بين الإسكوا ووكالات الأمم

المتحدة والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني"؛ والوثيقة E/ESCWA/22/4(Part II)/Add.2 المعنونة "أنشطة التعاون الفني". فاستعرض مجمل إنجازات الإسكوا في العامين الماضيين، وقدم عرضا مرئيا لأهم مجالات عمل الإسكوا في المحاور التالية: تفعيل التكامل الإقليمي؛ والتحضير للمؤتمرات الدولية على الصعيد الإقليمي، ومتابعتها؛ والخدمات الاستشارية وخدمات التعاون الفني؛ وأخيرا بعض المشاريع النموذجية التي أجريت في دول المنطقة.

٣٣- وتلا ذلك عرض تفصيلي قدمه رؤساء الشعب الفنية في الإسكوا لأهم الإنجازات على مدى السنتين الماضيتين في الأنشطة التالية: خدمة الاجتماعات الحكومية والدولية، وعقد اجتماعات ومؤتمرات وورش عمل، ونشر الدراسات والتقارير، وتنفيذ المشاريع الميدانية، وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية.

(ج) متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الحادية والعشرين

(١) إنشاء لجنة استشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٢٥ (د-٢١)

٣٤- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.1، فلخص الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا عملا بهذا القرار. وفي هذا السياق أشار إلى أن الاجتماع الأول للجنة قد عقد بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وصدرت عنه توصيات يتصل أهمها بنشر التكنولوجيات الجديدة، وصياغة رؤية جديدة وشاملة للتطوير التكنولوجي في العالم العربي، والاضطلاع بمبادرة لتسخير التكنولوجيا لمكافحة الفقر والبطالة.

٣٥- وإضافة إلى ذلك، تقوم الإسكوا بإعداد مجموعة من الدراسات عن تحسين استخدام التقنيات الحديثة منها دراسة عن أساليب التعلم الإلكتروني.

٣٦- وتركز أنشطة الإسكوا في هذا المجال على ثلاثة محاور رئيسية هي: توفير رزم للتدريب وبرامج لمحو الأمية لتمكين الشباب من دخول سوق العمل، وإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلات تسمح لها بالمنافسة والنمو، وتعزيز البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا.

٣٧- ومن الأنشطة الأخرى إعداد دراسة عن التكنولوجيات الجديدة لمعالجة المياه، وإقامة شبكة إقليمية لحدائق التكنولوجيا وبوابة على الإنترنت تضم المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا، ووضع مؤشرات لقياس المستوى التكنولوجي في البلدان العربية.

(٢) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: القرار ٢٣٢ (د-٢١)

٣٨- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.2، فأوضح أن الأمانة التنفيذية أضافت عددا من الأنشطة إلى برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لمواكبة المستجدات ولتوفر موارد من خارج الميزانية.

٣٩- وذكر أن هذه الأنشطة وردت في مرفق الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part II)، وأضاف أن المطلوب من الدورة هو النظر في الأنشطة المضافة وإقرارها.

(٣) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الموارد المائية المشتركة: القرار ٢٣٣ (د-٢١)

٤٠- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.3، فعرض الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الإسكوا في مجالي المياه والطاقة عملا بالقرار المذكور. كما قدم عرضا مرئيا أشار فيه إلى إنشاء فريق عمل حول الإدارة الرشيدة للموارد المائية في بلدان غربي آسيا، واستحداث فرق عمل ومشاريع للتعاون الثنائي بين الدول الأعضاء بشأن موارد مائية مشتركة معينة، وإجراء دراسات وأنشطة تدريبية لبناء القدرات الوطنية من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ومواءمة منهجية العمل في إدارة الموارد المائية.

(٤) ترشيد ورفع كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة: القرار ٢٣٤ (د-٢١)

٤١- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.4، فأوضح أن عددا من الدول اتخذت مجموعة من الإجراءات في مجال سياسات ومشاريع الطاقة، الهدف منها رفع كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة وتنمية استخدامات الطاقة المتجددة. كما ذكر أن الإسكوا نفذت العديد من الأنشطة التي استهدفت توفير المعلومات الفنية اللازمة للدول الأعضاء ودراسة الإمكانات والبدائل التقنية المتاحة مع تقييم أولوياتها التطبيقية، ذلك فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء وعقد عدد من اجتماعات الخبراء في المجالات المشار إليها.

٤٢- وفي هذا السياق، أبدى أحد الوفود بعض الملاحظات فيما يتصل بالطاقة وهي: ضرورة ايلاء الأهمية اللازمة لتناول الوقود التقليدي، بما في ذلك تطوير واستخدام التقنية الحديثة الأقل تلويثا؛ والاهتمام بدراسة مصادر الطاقة الهائلة في دول الإسكوا، ولا سيما النفط والغاز، لدورها الهام في تحقيق التنمية المستدامة؛ والتركيز على الأنشطة المتصلة بقطاع الطاقة ودورها في التنمية المستدامة؛ وعدم التقيد بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقات الدولية والتي لم توافق عليها الدول النامية، ومنها مثلا، تخفيض الانبعاثات من غازات الدفيئة؛ والتوصية بتغيير اسم الآلية الإقليمية للطاقة المتجددة إلى "الآلية الإقليمية للطاقة لتحقيق التنمية المستدامة".

(٥) اعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي: القرار ٢٣٥ (د-٢١)

٤٣- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.5، فعرض بإيجاز للمراحل التي مر بها اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي مشيرا إلى أن ١١ من أعضاء الإسكوا قد وقعوا عليه، أربعة أعضاء صدقوا عليه، وثلاثة أعضاء أودعوا صك التصديق لدى الأمين العام. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت لجنة النقل تصميم لافتة الطرق الدولية في المشرق العربي. وتقوم الإسكوا حاليا باستكمال تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي.

٤٤- وفيما يخص مكان التوقيع على الاتفاق بالنسبة للدول التي لم توقع عليه بعد، وكيفية انضمامها إليه، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية انه يتوجب على الدولة الراغبة في الانضمام إلى الاتفاق توجيه طلب بذلك إلى الأمين العام، ويمكن الانضمام إلى الاتفاق دون التوقيع عليه.

(٦) إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية في فلسطين: القرار ٢٣٧ (د-٢١)

٤٥- قدم ممثل الأمانة هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.6، فعرض بإيجاز التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. وأشار إلى أن الإسكوا قامت بالتخطيط لعدة أنشطة من بينها تنظيم منتدى عربي دولي حول إعادة التأهيل والتنمية في المجال الاجتماعي-الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنظيم بعثات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، تستهدف منح الممثلين الفلسطينيين فرصة لمخاطبة المجتمع الدولي فيما يخص قضية إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

٤٦- وأضاف ان هذه البعثات تستهدف إقامة الاتصالات مع مختلف الجهات المعنية الفلسطينية، وضمنها مؤسسات المجتمع المدني، وتقييم قدرة السلطة الفلسطينية.

٤٧- وأوضح أن هذه البعثات تأجلت بناء على طلب السلطة الفلسطينية نتيجة للوضع الراهن في المنطقة والحرب على العراق.

٤٨- وأشار إلى أنه من المقرر أن يعقد اجتماع استشاري لكل الجهات المعنية قبيل المنتدى.

(د) أعمال المتابعة، على الصعيد الإقليمي، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة

٤٩- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part IV)، فعرض بإيجاز للأنشطة التي قامت بها الإسكوا في مجال التحضير للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ومتابعتها. وفي هذا السياق، أوضح أن الإسكوا شاركت في متابعة ١٠ مؤتمرات في مجالات مختلفة، تناولت شتى جوانب التنمية الاجتماعية، وتمويل التنمية، والتنمية المستدامة، وتكنولوجيا المعلومات. وأضاف أن أنشطة الإسكوا في هذا المجال تشمل إعداد أوراق خلفية موجزة عن أهم المواضيع، وإعداد أوراق باللغة العربية لندرة المعلومات بالعربية أحيانا ، وعقد مؤتمرات تحضيرية للجهات الرسمية وغير الرسمية، وبناء القدرات التفاوضية وتنسيق المواقف، وبلورة مواقف محددة وإعلان مبادئ لعرضه على المؤتمرات العالمية. وذكر أن الإسكوا ساهمت في التحضير لثلاثة مؤتمرات شاركت فيها بنشاط، وهي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

(هـ) تقارير دورات الأجهزة الفرعية للجنة

٥٠- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part V)، فاستعرض بإيجاز التقارير الصادرة عن الأجهزة الفرعية. وفي هذا السياق، أشار إلى أن للإسكوا ست لجان حكومية فرعية تجتمع مرة كل سنتين، باستثناء لجنة النقل التي تجتمع مرة في السنة لمتابعة مراحل تنفيذ نظام النقل المتكامل

في المشرق العربي. كما أشار إلى توصية لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية بشأن انعقاد هذه اللجنة سنويا بدلا من كل سنتين. وأوضح أن قرار اللجنة ٢١٩ (د-٢٠) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ يؤكد على انعقاد دورات تلك اللجنة الفرعية كل سنتين.

٥١- واستعرض التوصيات التي وردت في التقارير، وقدم عرضا مرئيا لهذه التوصيات.

(و) إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٥٢- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part VI)، فعرض تفاصيل إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية للإسكوا، متطرقا إلى ثلاثة جوانب هي: الجانب البرنامجي، والجانب التنظيمي، والجانب المتعلق بالموارد البشرية والمالية.

٥٣- ففي الجانب البرنامجي، أشارت الأمانة التنفيذية إلى تنقيح خطة العمل المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بما يتفق والأولويات الأربع التي حددتها الإسكوا لعملها وهي: المياه والطاقة، والسياسات الاجتماعية المتكاملة، والتعامل مع العولمة، والتكنولوجيا.

٥٤- وفي الجانب التنظيمي، أضاف ان التعديلات البرنامجية قد أقرتها اللجنة في دورتها الاستثنائية الرابعة في آذار مارس ٢٠٠٢ والجهات المعنية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي موضوع الموارد البشرية، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية انها أجرت مسحا للاطلاع على مهارات الموظفين بهدف إعادة توزيعهم بما يتفق وأولويات برنامج العمل.

(ز) الوضع المالي لبرامج اللجنة

٥٥- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/4(Part VII)/Rev.1، فأجرى عرضا مرئيا تضمن بيانات مفصلة عن الوضع المالي لبرامج اللجنة.

٥٦- وأثيرت خلال مناقشة الميزانية البرنامجية عدة نقاط منها: العجز في الميزانية العادية للإسكوا والفائض في مخصصات التعاون الفني وكيفية تغطية العجز؛ مسألة توزيع النفقات حسب الأنشطة؛ تصحيح البيانات المتعلقة بمساهمة الكويت؛ أسباب انخفاض نسبة الموارد من خارج الميزانية في الإسكوا مقارنة باللجان الإقليمية الأخرى؛ طلب تفاصيل عن عملية الإنفاق وكيفية تقييمها؛ انخفاض حصة دول مجلس التعاون الخليجي في مجموع الموظفين في الإسكوا.

٥٧- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن مساهمات الكويت ولبنان ضمت إلى صندوق الإسكوا الاستئماني بعد انتهاء عملية نقل مقر الإسكوا إلى بيروت، وذلك بعد التشاور مع الكويت ولبنان. وقال إن الأسلوب الجديد المتمثل في إعداد الميزانية على أساس النتائج ليس أداة مالية إنما آلية لمراقبة تنفيذ البرامج. كما إن نتائج هذا الأسلوب الجديد ستظهر في إطار برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣- مناقشة عامة: مجمل القضايا المطروحة على الدورة الثانية والعشرين للجنة
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٨- أجريت مناقشة عامة حول مجمل القضايا المطروحة على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين. وكان الغرض من إدراج هذا البند تشجيع الحوار بين بلدان المنطقة والأمانة التنفيذية بغية مراعاة متطلبات وملاحظات الدول الأعضاء بشأن برنامج عمل اللجنة. وأثيرت خلال المناقشة النقاط التالية:

(أ) إشادة الوفود بالجهود التي بذلتها الإسكوا في العديد من المجالات خلال العامين الماضيين، ولا سيما الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة خلال الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وإعداد وثائق ودراسات لمختلف المؤتمرات العالمية باللغة العربية؛ واستقطاب عدد من الشخصيات المرموقة لحضور مؤتمراتها، مثل أحمد زويل، الحائز على جائزة نوبل للكيمياء في عام ١٩٩٩؛ وإيلاء الإسكوا الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وبالتعاون القائم بين الإسكوا وعدد من المنظمات والجمعيات الأهلية، لا سيما في مجال المرأة؛ وبمبادرة الإسكوا إلى تعيين جهات تنسيق في الدول الأعضاء لما لذلك من تأثير على زيادة فعالية التنسيق، فضلا عن الإشادة بمجالات العمل التي اختارتها الإسكوا لهذه المرحلة والتي تتطابق مع متطلبات المنطقة واحتياجاتها؛ وسعي الإسكوا إلى إصدار معظم مطبوعاتها باللغة العربية؛

(ب) الشراكة الاستراتيجية القائمة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا في مجالات السياسات الاجتماعية عموما والسياسات والأبحاث السكانية خصوصا، والتعاون بين الإسكوا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل دمج معايير حقوق الإنسان في كافة أنشطة اللجنة والذي جرى على أساسه تعيين ممثلين للمفوضية في المنطقة العربية؛

(ج) الحاجة إلى تعزيز المشاريع الميدانية التي تقوم بها الإسكوا وتنسيق الجهود لتعميم الفائدة من نتائج هذه المشاريع وخاصة في معالجة مشاكل البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، لأنها لها مضاعفات خطيرة في زعزعة الاستقرار والأمن؛

(د) ضرورة إيلاء الإسكوا عناية أكبر للتعريف ببرامجها وأنشطتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواصلة جهودها في توعية البلدان العربية بالمستجدات المتصلة باتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

(هـ) ضرورة تقييم نتائج أنشطة الإسكوا باعتماد مؤشر التكاليف/المردود أو النتائج، وكذلك بأخذ رأي المستفيدين من هذه الأنشطة، وحث الحكومات على تقديم المعلومات بشأن جدوى هذه الأنشطة بحيث يمكن للإسكوا تطويرها وتعميم الفائدة منها؛

(و) دعوة الإسكوا إلى تركيز اهتمامها على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نجمت عن تداعيات الحرب على العراق، مع ما يقتضيه ذلك من دراسات حول اقتصاديات التوتر وتقارير تخدم مواجهة التغيرات المستقبلية؛

(ز) ضرورة التغلب على العوائق التي تعترض تطبيق قرار اللجنة ٢٣٧ (د-٢١) بشأن إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية في فلسطين، وعقد الاجتماع المقرر لمساعدة فلسطين، علما بأن الخسائر الجسيمة التي مني بها الاقتصاد الفلسطيني في جميع قطاعاته تؤكد الحاجة الماسة إلى الدعم المباشر للاقتصاد الفلسطيني؛

(ح) إيلاء مسألة تحرير الخدمات ما تستحقه من أهمية، والاهتمام بوضع القطاعات الإنتاجية والسلعية؛

(ط) التشديد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية؛

(ي) الإشارة إلى أهمية بحث قضايا اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس) في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في مجال الأغذية والأدوية، وما يترتب عليه من آثار على الدول النامية وما سيؤدي إليه من ارتفاع في أسعار الدواء والغذاء، مما سيكلف الدول النامية أعباء إضافية؛

(ك) الإشارة إلى احتمال حدوث تضارب بين مهام لجنة المرأة التي ترغب الأمانة التنفيذية في إنشائها، ومهام منظمة المرأة العربية؛

(ل) ضرورة تناول الأمانة التنفيذية قضايا التضخم السكاني وآثاره على التنمية وانتشار البطالة بين الشباب وتفشي الأوبئة وقضايا الدواء وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛

(م) التأكيد على أهمية توفر المعلومات والإحصاءات التي تدعم دول المنطقة وتمكنها من اتخاذ مواقف واعتماد سياسات سليمة، بحيث لا تكون مرتهنة بمشيئة الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية. وهذا يعني وجوب القيام بعمل مكثف ومركز من أجل تجسيد الميزات المتوفرة للدول العربية وتوزيع الأدوار فيما بينها، بالإضافة إلى تقوية الأجهزة الإحصائية الوطنية لديها وتوحيد المواصفات والمعايير المستعملة مما يضفي مصداقية على الإحصاءات ويزيل أي شكوك قد تشوبها.

٥٩- وردت الأمانة التنفيذية على الملاحظات بما يلي:

(أ) التركيز على المشاريع الميدانية وحدها قد يؤدي إلى ازدواجية العمل مع منظمات أخرى متخصصة، أو إلى تضارب في الاختصاصات. فالإسكوا تهتم بمسائل الاستخدام المنتج والإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر على نطاق واسع في مجال البحث وفي الأنشطة الميدانية على حد سواء. كما تضطلع بخدمات استشارية تلبي الكثير من احتياجات ومتطلبات دول المنطقة؛

(ب) ساهمت الإسكوا في التعريف باتفاقات منظمة التجارة العالمية بالرغم من دخولها حديثا في هذا المضمار، وذلك عبر ترجمة بعض الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع إلى اللغة العربية، وهي على استعداد لبذل المزيد من الجهود لمساعدة الدول العربية وتحضيرها للمشاركة الفعالة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

(ج) توافق الأمانة التنفيذية على ضرورة متابعة تداعيات النزاعات والحروب على المنطقة واستشراف المستقبل، على أن يتحقق ذلك من خلال تفويض للأمانة التنفيذية بذلك؛

(د) طلبت الأمانة التنفيذية إلى جميع المشاركين المساهمة في زيادة التعريف بأنشطة الإسكوا وتقديم المساندة السياسية والمالية اللازمة لتمكين اللجنة من خدمة الدول الأعضاء؛

(هـ) أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الأحداث التي تواجهها المنطقة تستدعي، في الكثير من الأحيان، إدخال تعديلات على برنامج العمل، وبالتالي القيام بأنشطة إضافية تمول من خارج الميزانية؛

(و) لا يتعارض عمل الأمم المتحدة، ومنها الإسكوا، في مجال المرأة مع مهام المنظمات الإقليمية الأخرى، شأنه في ذلك شأن جميع المجالات التي تقع ضمن اختصاصاتها؛

(ز) دأبت الإسكوا على الإعداد للمؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة منذ المؤتمر العالمي الأول المنعقد في عام ١٩٧٥ في المكسيك حتى المؤتمر العالمي الرابع في بيجين في عام ١٩٩٥؛

(ح) دعت الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء إلى الاستفادة من صلاحياتها وخصوصيتها الإقليمية، وأشارت إلى الأبعاد الهامة لذلك؛

(ط) أكدت الأمانة التنفيذية على أهمية مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعاتها من خلال مندوبين رفيعي المستوى.

٤- اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٠- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/5، فشرح المراحل التي مر بها مشروع اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، وهي ست مراحل، بدأت أولاها في عام ١٩٩٨ وانتهت الأخيرة منها بإعداد الوثيقة النهائية للاتفاق (E/ESCWA/TRANS/2002/1/Rev.2). وتتمثل أهداف الاتفاق في تحديد محاور شبكة للسكك الحديدية تربط بين أقطار المشرق العربي، وتعزيز التجارة والسياحة، ومواءمة المواصفات الفنية للسكك الحديدية في المنطقة. أما فوائده فمن بينها توفير وسيلة نقل تعتبر من أرخص أنواع النقل وأكفأها، وتخفيض التكاليف بما في ذلك التكلفة البيئية، وتسهيل النقل المتعدد الوسائط، وتقوية الترابط بين دول الإسكوا ودول العالم الخارجي. وقدم ممثل الأمانة التنفيذية بعض التفاصيل عن محاور السكك الحديدية وطولها ووضعيتها الحالية، مشيرا إلى توفر ٤١ في المائة من المحاور. واختتم كلمته بدعوة الدورة إلى اعتماد الاتفاق.

٦١- وأثيرت أثناء المناقشة النقاط التالية:

(أ) التوافق بين هذا الاتفاق وبين الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية في هذا الشأن والتي تتناول الشبكة العربية كلها في المشرق والمغرب. ونظرا لأهمية خطوط السكك الحديدية، يتوقع أن تتابع الإسكوا تنفيذ هذا الاتفاق وأن تقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء؛

(ب) الإشادة بدور الإسكوا في إعداد الاتفاق، الذي هو ثمرة للجهود الإقليمية في هذا المجال.

٦٢- واعتمد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ودعي ممثل مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة إلى فتح باب التوقيع على الاتفاق في اليوم نفسه، علما بأن باب التوقيع ظل مفتوحا من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل في بيروت، وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في نيويورك.

٦٣- تعاقب على توقيع الاتفاق، حسب الترتيب الأبجدي بالعربية، المندوبون التالية أسماؤهم: سعادة السيد أنمار الحمود، سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية اللبنانية؛ معالي الشيخ حميد بن أحمد المعلا، وزير التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ السيد محمد بن خليفة بن علي آل خليفة وكيل وزارة المواصلات في مملكة البحرين؛ معالي السيد مكرم عبيد، وزير النقل في الجمهورية العربية السورية؛ معالي السيد متري أبو عيطة، وزير النقل والمواصلات في فلسطين؛ معالي السيد نجيب ميقاتي، وزير الأشغال العامة والنقل في الجمهورية اللبنانية؛ معالي السيد محمد زكي أبو عامر، وزير الدولة للتنمية الإدارية، في جمهورية مصر العربية؛ معالي السيد عبد الرحمن محمد طرموم، نائب وزير التخطيط والتنمية في الجمهورية اليمنية.

٥- قضايا ذات أهمية لمستقبل منطقة الإسكوا
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٦٤- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/6، وقد شمل جزءين.

(أ) آثار عدم الاستقرار في منطقة غربي آسيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦٥- عقدت في إطار هذا البند ندوة حول آثار عدم الاستقرار في منطقة غربي آسيا، تولى إدارتها معالي السيد خليل الهراوي، وزير الدفاع في الجمهورية اللبنانية، وشارك فيها المتحدثون الرئيسيون التالية أسماؤهم: معالي السيد الياس سابا، الوزير السابق في الجمهورية اللبنانية؛ والسيدة فهمية شرف الدين، الأمين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع في الجمهورية اللبنانية، والسيد هشام شرابي، الأستاذ المحاضر في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة اللبنانية. كما شارك فيها رؤساء الوفود.

٦٦- وهذه الندوة تناولت آثار عدم الاستقرار في المنطقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستهدفت إطلاق حوار صريح بشأن تداعيات الحرب على العراق وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر في المواقف التي ينبغي أن تتخذها الحكومات والمواقف التي ينبغي أن تتخذها الشعوب لمواجهة التحديات والتنسيق مع المجتمع الدولي وقواه المناهضة للحرب.

٦٧- واستهل الوزير خليل الهراوي المناقشة بالإشارة إلى ما يلي:

(أ) الحروب التي شنتها إسرائيل طوال خمسين عاما أبعدت العالم العربي عن الشأن الإنمائي، وحولت الموارد من التنمية إلى المجهود العسكري. ولذلك ينبغي أن يواجه العالم العربي إسرائيل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) حالة الاضطراب الدائم السائدة في العالم العربي تعوق تفعيل التعاون الإقليمي والعمل العربي المشترك؛

(ج) الوضع الراهن في العراق يؤثر على جميع البلدان العربية؛

(د) عدم الاستقرار في المنطقة العربية ليس جديدا، بل أصبح سمة المنطقة العربية بسبب العدوان الإسرائيلي الذي استنزف قدرا كبيرا من الموارد الاقتصادية لبلدان المنطقة؛

(هـ) مواجهة التحدي الإسرائيلي وتأكيد المزايا الإيجابية للمنطقة العربية، التي تتمتع بثقافة واحدة ولغة واحدة، يستتبعان التوافق الإقليمي بشأن رؤية سياسية للتنمية ثم الانتقال إلى وضع آليات مناسبة للعمل العربي المشترك؛

(و) الحاجة الملحة إلى رعاية دولية للأزمة في العراق، مع تعزيز دور الأمم المتحدة والإسراع في تشكيل حكومة شرعية تتسلم الحكم في العراق.

٦٨- وتلاه السيد الياس سابا فركز على النقاط التالية:

(أ) من المتوقع أن تتركز تداعيات الحرب بجانبها الاقتصادي القصير الأجل على العناصر الأساسية التالية: أسعار النفط، والاستثمار، ودور القطاع الخاص، والتعاون الإقليمي؛

(ب) أسعار النفط ستتجه، في الأجل المتوسط، نحو الانخفاض لأن قرار زيادة الإنتاج وتحديد سعر النفط هو للقوى الأجنبية المسيطرة التي تسعى إلى فرض أسعار تخدم مصالحها، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض عائدات النفط، وبالتالي، إلى حالة ركود وتراجع اقتصادي في دول المنطقة. لذلك، من الأهمية بمكان دعوة الدول العربية المنتجة للنفط إلى ممارسة كافة الضغوط الممكنة ضمن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، حفاظا على حصص الإنتاج وعدم القبول بتخفيض أسعار النفط؛

(ج) حالة الشك والارتياب، بشأن ما ستؤول إليه الأمور مستقبلا في المنطقة، ستضر بفرص الاستثمار الداخلي والخارجي على حد سواء. وتستثنى من ذلك بعض الاستثمارات الحكومية والخاصة التي ترتبط بظروف العلاقة السياسية بين القوى المحلية والقوى الخارجية؛

(د) تراجع دور القطاع العام أمام سياسات الخصخصة التي جرى تطبيقها على نطاق واسع في المنطقة. ولذلك يطلب من الحكومات العربية التروي في خصخصة ما تبقى من مؤسسات القطاع العام، والعمل على إعادة النظر في سياسات الخصخصة، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) من المؤكد أن ظروفا اقتصادية سلبية على صعيد الاستثمار والاستقرار والعوائد النفطية ستؤدي إلى مزيد من التشتت والانقسام والتراجع في معدلات النمو الاقتصادي على صعيد المنطقة العربية

عموما. ولذلك يلزم بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز العمل العربي المشترك.

٦٩- وتطرق السيد هشام شرابي إلى النقاط التالية:

(أ) عدم الاستقرار يعود للفشل في بناء الدولة الحديثة التي تحقق التغيير وتتجاوز الموروث الثقافي التقليدي القائم على النظام الرعائي أو الأبوي، مما أدى إلى استمرار النظم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية القائمة والتي تستند إلى النظام الأبوي؛

(ب) الانتقال إلى الحداثة، وتجاوز الخلل في النظام السياسي العربي، والتعامل مع حالة اليأس والإحباط عند شعوب المنطقة، هي بمجملها أمور لا يمكن معالجتها إلا باستعادة الشعوب قدرتها على العمل والإنتاج؛

(ج) ضرورة إجراء إصلاح اجتماعي يستند إلى رؤى نظرية وأساليب منهجية للتعامل مع التغيير، وذلك تمهيدا لتحقيق التقارب المطلوب بين الحكومات والحركات الاجتماعية، وإيلاء دور للمفكرين والباحثين العرب دعما لعملية الإصلاح في كافة الأقطار العربية.

٧٠- وركزت السيدة فهمية شرف الدين في مناقشتها على التالي:

(أ) غياب منظومة القيم الخاصة بالمساواة في المنطقة ساهم كثيرا في حالة عدم الاستقرار، وخصوصا ما تعنيه هذه القيم من مسائل حيوية، ومنها مثلا، المشاركة الجماهيرية والتكامل والعقلانية، باعتبارها أداة عمل منهجية؛

(ب) عدم الاستقرار الناجم عن غياب منظومة قيم المساواة ترافق مع ضعف آليات عمل جماعات الضغط ضمن البلدان العربية، ومع انخفاض مستويات المعيشة لفئات وشرائح اجتماعية واسعة بسبب الفقر والتهميش. وهذه أمور تستدعي إعادة نظر شاملة في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تستدعي وضع رؤية سياسية مختلفة في النظرة إلى المشاركة والمساواة، وفي ابتكار وسائل مواجهة التحديات، وتلبية متطلبات الإصلاح على كافة المستويات؛

(ج) الموقع الجغرافي للمنطقة، وكذلك الصراعات الدولية على ثرواتها، أسهم في خلق حالة عدم الاستقرار. ولذلك ينبغي دعم منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أكثر من أي وقت مضى وعلى كافة المستويات حفاظا على دورهما الذي يراهن عليه في ظروف بلغت هذا الحد من التدهور، وفي هذه الحالة من الترقب، وبالتالي عدم الاستقرار الذي يتطلب إيجاد الحلول وليس فقط بحث التداعيات؛

(د) وضع تصور إقليمي تشارك فيه مختلف القوى الفاعلة في المنطقة، قد يساهم كثيرا في إيجاد مرتكزات التنسيق والتعاون على المستوى الدولي لوضعهما موضع التنفيذ.

٧١- وأثيرت أثناء المناقشة التي جرت في إطار هذا البند النقاط الرئيسية التالية:

(أ) ضرورة بدء الإصلاح بالتركيز على تحرير البشر والتفكير؛

(ب) ضرورة تحقيق التواصل بين مختلف أطراف المجتمع العربي ومنظماته وتفعيل دور المجتمع المدني وتواصله مع صانعي القرار، والسعي إلى إحلال الديمقراطية، باعتبارها أرضية لإرساء التواصل بين الدول العربية، وإلى تكريس امتثال الفرد لرأي الجماعة وليس العكس؛

(ج) التأثير النفسي للحكم الأبوي على الأجيال؛

(د) التركيز على دور منظمة الأمم المتحدة في استعادة الأمن والاستقرار وإرساء الشرعية الدولية وعلى دور المنظمات الإقليمية الأخرى، ومنها مثلا، جامعة الدول العربية، وذلك بصفتها منتدى فكريا ومنبرا للحوار؛

(هـ) ضرورة صياغة رؤية تضع الإنسان هدفا مركزيا للتنمية؛

(و) ضرورة النظر إلى عدم الاستقرار في المنطقة العربية من منظور دولي، إذ إن من مسبباته الصراعات الدائرة للاستيلاء على ثروات الشرق الأوسط.

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي العربي

٧٢- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/6/Add.1، فأشار إلى أن التعاون الإقليمي في الإسكوا اتخذ منحيين، الأول هو توحيد نهج وتطبيق السياسات القطاعية في مختلف المجالات، والثاني تعزيز التعاون الإقليمي العربي بطريقة مباشرة وعملية من خلال تطبيق مشاريع محددة. وأكد على أولوية التعاون الإقليمي العربي من خلال بلورة مناهج، وتشكيل هيئات لتطبيق هذه المناهج، وتوعية الرأي العام.

٧٣- ومن الإنجازات التي تحققت في هذا المجال عقد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، وإنشاء هيئة استشارية حول التعاون الإقليمي، وإنشاء شعبة العولمة والتكامل الإقليمي، واستحداث برنامج فرعي يعنى بالتكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة، وإصدار مطبوعة بعنوان الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، وعقد ورشة عمل حول التكامل الإقليمي العربي.

٧٤- وأثيرت أثناء مناقشة هذا البند النقاط التالية:

(أ) أهمية تعزيز التعاون الإقليمي العربي من خلال تطبيق مشاريع محددة، وتحقيق المزيد من التنسيق مع جامعة الدول العربية، في كافة المجالات، لا سيما فيما يتصل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

(ب) الحاجة إلى توضيح قواعد المنشأ للدول الأعضاء وإلى استحداث آلية مناسبة لفض النزاعات والإعلان عن وجود هذه الآلية؛

(ج) الاهتمام بمسألة حرية تنقل الأفراد بين بلدان المنطقة، وإزاء دقة هذه القضية، يمكن الاسترشاد بالنموذج الأوروبي في هذا الخصوص؛

(د) الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت من أوائل الدول المهتمة بتفعيل العمل العربي المشترك وإلى توقيعها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإلى مبادرة الأمير عبد الله لتفعيل العمل العربي المشترك لطرحها على اجتماع القمة العربية المقبل.

٦- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٧٥- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/7، فأوضح في عرض مرئي النقاط التالية:

(أ) يشكل مشروع برنامج العمل والأولويات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ استكمالا لبرنامج العمل الحالي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

(ب) يستهدف برنامج العمل والأولويات إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وترشيد استغلال مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة من خلال تيسير التكامل العربي الإقليمي؛

(ج) يستهدف كذلك مواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة ومنها: عدم وجود سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة ومستدامة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وأثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية عند تناول الوضع الاقتصادي غير المستدام في ضوء النمو السكاني المتزايد، وتحديات العولمة، وتحرير التجارة بمقتضى لوائح منظمة التجارة العالمية، ومتابعة متطلبات الثورة التكنولوجية والعمل على سد الفجوة الرقمية؛

(د) يعتمد برنامج العمل على النهج الاستراتيجي الذي وضع خلال عملية إعادة هيكلة الإسكوا خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والذي يستهدف إبراز العناصر القائمة وتعزيزها وإضافة عوامل جديدة إلى هيكل البرنامج المعدل؛

(هـ) تواصل الإسكوا ترشيد عملها بالتركيز على أربعة مجالات رئيسية هي: السياسات الاجتماعية، والمياه والطاقة، والتعامل مع العولمة، والتكنولوجيا.

٧٦- وأثيرت أثناء مناقشة هذا البند النقاط التالية:

(أ) دعوة الأمانة التنفيذية إلى تضمين برنامج العمل أنشطة تعنى بتنمية الموارد البشرية، ولا سيما الشباب والمرأة؛

(ب) التشديد على ضرورة تناول قضية النمو السكاني المتزايد في المنطقة، وطلب إدراج برامج تعنى بالأمية والتبادل الإلكتروني للبيانات والتجارة الإلكترونية؛

(ج) التأكيد على استمرار الإسكوا في القيام بالنشاطات المعنية ببناء القدرات والخدمات الاستشارية وخدمات التعاون الفني، والعمل على تعزيزها وتوسيع نطاق الاستفادة منها؛

(د) التساؤل عن عملية التوظيف وزيادة التمثيل الجغرافي والاستفسار عما إذا كانت هناك مخصصات مالية لكل من البلدان الأعضاء، والتأكيد على احتياجات أقل البلدان نموا؛

(هـ) التنبيه إلى أهمية تفادي التعارض بين الخصوصية الإقليمية والمعايير الدولية، خشية أن تهمل بعض القضايا، وأهمها حقوق الإنسان والمرأة؛

(و) الدعوة إلى دمج معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية ضمن أنشطة الإسكوا، وخاصة "النهج القائم على الحقوق" فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

(ز) دراسة البدائل المتاحة لتكييف السياسات الاقتصادية في دول الإسكوا، بما يحقق المواءمة بين أهدافها الإنمائية من جهة، والتزاماتها الناجمة عن انضمامها، أو عزمها على الانضمام، إلى منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى.

٧٧- ورد ممثل الأمانة التنفيذية على النقاط المذكورة بالإيضاحات التالية:

(أ) التأكيد على استمرار الإسكوا في الاهتمام بقضايا الشباب في برامجها، وكذلك على وجود أنشطة مستمرة تعنى بالسكان، والإشارة إلى ورشة العمل التي ستعقد في القاهرة في عام ٢٠٠٤، والتي تركز على أهمية السياسات السكانية وتكاملها مع السياسات الإنمائية، والتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان في نيويورك؛

(ب) عدم وجود مخصصات موزعة حسب البلدان في الميزانية، علما بأن برنامج العمل يتناول أقل البلدان نموا في الإسكوا؛

(ج) التأكيد على إتاحة المعلومات بشأن الوظائف الشاغرة في الإسكوا للجميع من خلال موقع الأمم المتحدة الإلكتروني، وعلى ضرورة تقديم الطلبات لإشغال الوظائف الشاغرة في الإسكوا من خلال الموقع المذكور.

٧- دور الإسكوا في تنسيق الأنشطة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٧٨- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/8، فأوضح في عرض مرئي النقاط التالية:

(أ) يمثل فريق الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي، الذي يضم جميع منظمات الأمم المتحدة العاملة في منطقة الإسكوا، المحفل والآلية الملائمة لتعزيز التعاون الإقليمي بين هذه المنظمات؛

(ب) عقد هذا الفريق اجتماعه السادس في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ في مقر الإسكوا في بيروت وشاركت في الاجتماع ١٩ منظمة إقليمية، وينتظر أن يعقد اجتماعا آخر يومي ٢٩ و٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ تمهيدا لعقد اجتماع هام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تحضره السيدة لويز فريشيت، نائب الأمين العام للأمم المتحدة؛

(ج) اتفق أعضاء الفريق في اجتماعهم الأخير على ضرورة إبراز إنجازات الأمم المتحدة في المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ وضرورة تحديد رؤية واستراتيجية إقليميتين تحدد في إطارهما أولويات المنطقة ويرتكز عليهما عمل منظمات الأمم المتحدة مجتمعة؛

(د) من بين أهم القضايا التي ركز عليها الاجتماع، الموقع الإلكتروني الخاص بفريق التنسيق، الذي استحدثته الإسكوا ضمن موقعها الإلكتروني ليكون آلية من آليات عرض مجموعة الأنشطة الإقليمية التي يضطلع بها أعضاء الفريق؛

(هـ) الإشارة إلى أن هذا الفريق ينظر الآن في إنشاء مركز تدريب لتسوية النزاعات المسلحة ونشر ثقافة السلام.

٧٩- وأثيرت أثناء مناقشة هذا البند النقاط التالية:

(أ) التساؤل عن وجود آلية للتنسيق ما بين اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة؛
(ب) الدعوة إلى تكثيف التعاون الإقليمي؛
(ج) التأكيد على الحاجة إلى التنسيق إزاء تداخل اختصاصات المنظمات.

٨٠- ورد ممثل الأمانة التنفيذية على النقاط المذكورة بالإيضاحات التالية:

(أ) التأكيد على استمرار التعاون بين الإسكوا والمنظمات غير الحكومية الذي أثمر توقيع عدد من الاتفاقيات؛

(ب) التأكيد على التواصل بين الإسكوا واللجان الإقليمية الأخرى من خلال مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك وكذلك من خلال عقد اجتماعات دورية.

٨- إعلان مؤتمرات للتبرعات خلال دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٣٦ (د-٢١) (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٨١- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/22/9/Rev.1، فتوجه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا بطلب يدعوها للإعلان عن مساهمتها في دعم موارد اللجنة. وأكد على أهمية توفير الموارد من خارج الميزانية في توسيع نطاق أنشطة الإسكوا، بحيث تشمل أكبر عدد من البلدان، وتوسيع نطاق الخدمات لتستفيد منها دول عربية أخرى، والاستجابة للتطورات الطارئة التي تشمل، مثلا، النزاعات، ودعم الأنشطة البرنامجية.

٨٢- ثم قارن نسبة التبرعات إلى الميزانية العادية بين اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، فاتضح أن الإسكوا تتلقى أدنى نسبة من التبرعات، لا تتجاوز ٧ر٤ في المائة من الميزانية العادية. وهذه النسبة أقل بكثير مما تحصل عليه اللجان الأخرى، فالتبرعات التي تتلقاها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تناهز ٤٠ في المائة من الميزانية العادية.

٨٣- وبخصوص التبرعات، أوضحت الأمانة التنفيذية النقاط التالية:

(أ) تعاني ميزانية الأمم المتحدة من نمو صغري منذ عدة سنوات. ولذلك كان عليها اللجوء إلى وسائل أخرى أهمها التبرعات؛

(ب) التبرعات التي حصلت عليها الإسكوا في السابق خصصت لنقل المنظمة من الأردن إلى لبنان؛

(ج) ينطوي تخصيص التبرعات للجنة على مدلولات هامة، فهو لا يقتصر على الجانب الكمي، بل يتجاوزه إلى الجانب النوعي الذي يشير إلى الاهتمام بالمنظمة وبرامج عملها ويعطي انطباعا جيدا؛

(د) توفر التبرعات للأمانة مرونة أكبر تتيح لها تنفيذ المزيد من المشاريع الميدانية تلبية لرغبة بعض الدول الأعضاء؛

(هـ) تتوخى الأمانة التنفيذية من خلال هذا البند مناشدة المسؤولين في الدول الأعضاء تزويد هـــذه اللجنة الإقليمية بدعم يوازي ما تحصل عليه اللجان الإقليمية الأخرى، ويضمن استمرارها. وأفادت الأمانـــة التنفيذية بأنها سترسل مقترحات المشاريع المعروضة للتمويل إلى الدول الأعضاء لدراستها.

٩- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٨٤- تقرر عقد الدورة الثالثة والعشرين للجنة في بيروت خلال شهر نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٥.

١٠- ما يستجد من أعمال
(البند ١٤ من جدول الأعمال)

٨٥- لم ترد أية مقترحات تحت هذا البند.

١١- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والعشرين
(البند ١٥ من جدول الأعمال)

٨٦- اعتمدت اللجنة مشروع التقرير المقدم عن أعمال دورتها الثانية والعشرين، علـــى أن تدخـــل عليـــه التعديلات المتفق عليها.

الفصل الثالث
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علما بها

٨٧- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السادسة المنعقدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عددا من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علما بها، وفيما يلي نصها:

٢٤١ (د-٢٢) تداعيات عدم الاستقرار في المنطقة العربية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ بقلق عميق آثار عدم الاستقرار في المنطقة العربية، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى مسار عملية التنمية عامة،

وإذ تشير إلى استمرار عدم الاستقرار في المنطقة طوال عقود متتالية نتيجة للحروب المتعاقبة، وخاصة تلك الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وإلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحالة المستمرة،

وإذ تذكر بأن عملية إعادة الهيكلة لبرامج عمل الإسكوا اقتضت أن تضيف اللجنة إلى برامجها أنشطة تعنى بإعادة الإعمار والتأهيل بعد الحرب، كما هو مبين في الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى المنحى العملي الذي اتخذته أنشطة الإسكوا بهذا الشأن، وبالتحديد مشاركتها في تنفيذ مشروع متعدد الاختصاصات في جنوب لبنان، ومباشرتها باتخاذ إجراءات لمساعدة فلسطين على إعادة تأهيل قطاعاتها الاقتصادية، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية،

١- تطلب إلى الأمانة التنفيذية دراسة تداعيات الحرب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى البيئة في العراق، مع مراعاة تنسيق أنشطتها في هذا المجال مع أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وتقديم المساعدة بهذا الشأن في إطار المبادئ والمقاصد التي تهتدي بها الأمم المتحدة؛

٢- تطلب أيضا إلى الأمانة التنفيذية تحديد الأنشطة التي ينبغي للإسكوا تنفيذها في عملية إعادة الإعمار والتأهيل بعد الحرب، وإدراج تلك الأنشطة ضمن برنامج عملها وفي حدود اختصاصها؛

٣- تطلب كذلك إلى الأمانة التنفيذية إنشاء آلية لرصد الآثار الناجمة عن الأزمات الحالية والمستقبلية بهدف تحديد وتحليل مدى تأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بهذه الأحداث ومساعدة الدول في مواجهة الأزمات؛

٤- تطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٤٢ (د-٢٢) التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد أحيطت علما بالتقدم المحرز، خلال عام ٢٠٠٢، في تنفيذ برنامج العمل المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣،

وقد أحيطت علما كذلك بالتعديلات التي أدخلت على برنامج العمل والتي ترد في مرفق تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة[٦]،

وإذ تعرب عن ارتياحها للإنجازات المحققة على الرغم من إجراء إعادة هيكلة للبرامج في الإسكوا،

واقتناعا منها بالتبريرات المطروحة بشأن التعديلات التي أدخلت على هذا البرنامج للمحافظة على مرونته،

١- تقر التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

٢- تطلب إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه، إذا تطلب الأمر، أنشطة تتناول المتغيرات التي قد تطرأ على منطقة الإسكوا؛

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي إحاطة الدول الأعضاء علما بأية تعديلات أخرى قد تطرأ على برنامج العمل، وذلك ضمن التقرير الذي يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والذي يوزع على الدول في السنة التي لا تعقد خلالها دورة.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

---

(٦) E/ESCWA/22/4 ص ٢٣.

٢٤٣ (د-٢٢) اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك أهمية تسهيل النقل والتجارة في تحقيق التكامل الإقليمي العربي، والعمل على إزالة العوائق أمام حركة التجارة البينية،

وإذ تشير إلى الإعلان الذي اقترحته لجنة النقل بشأن تبني وتطوير نظام نقل متكامل في المشرق العربي، وأحيط به علما في قرار اللجنة ٢١٢ (د-٢٠)، المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، باعتباره الآلية الملائمة لتكامل وسائل النقل المختلفة من أجل الربط بين دول المنطقة والمناطق المجاورة،

وإذ تشير أيضا إلى موافقة لجنة النقل، في دورتها الثالثة التي عقدت خلال الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، على مشروع اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، وموافقتها على النص المعدل في دورتها الرابعة التي عقدت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علما بالمراحل التي مر بها إعداد مشروع الاتفاق إلى أن وضع في صيغته الحالية بعد إيلاء الاعتبار لملاحظات الدول الأعضاء[٧]،

١- تعتمد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي؛

٢- تحث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على الاتفاق على اتخاذ التدابير اللازمة لتوقيع الاتفاق والتصديق عليه لكي يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٤٤ (د-٢٢) التعاون بين الدول الأعضاء في الإسكوا بشأن الموارد المائية المشتركة والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى البند ١-١٨ من الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وإلى برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في مجال المياه، وبرنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥،

---

(٧) اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي (E/ESCWA/TRANS/2002/1/Rev.2) الذي اعتمد وبدأ التوقيع عليه في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وإذ تشير أيضا إلى توصيات لجنة الموارد المائية[٨] في دورتها الخامسة، التي عقدت خلال الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حول أهمية تفعيل مشاريع التعاون المتعلقة بالموارد المائية المشتركة بين الدول الأعضاء وتلك المتعلقة ببناء قدرات الدول الأعضاء في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأهمية تعزيز التعاون والتكامل بين مراكز ومؤسسات التدريب في هذا المجال، عن طريق إنشاء الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية،

وإذ تعرب عن تقديرها للتجاوب الذي أبدته الدول الأعضاء المعنية بمشاريع التعاون الثنائي التي رعتها الأمانة التنفيذية فيما يتعلق بالموارد المائية المشتركة بين دول المنطقة،

١- تدعو الدول الأعضاء إلى استكمال موافقاتها الرسمية على مذكرات التفاهم المتعلقة بمشاريع التعاون الثنائي حول الموارد المائية المشتركة، وإلى تقديم الدعم لفرق العمل الفنية التي تضطلع بهذه المشاريع؛

٢- تعتمد التوصية التي قدمتها لجنة الموارد المائية في دورتها الخامسة ودعت فيها إلى إنشاء الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وتفعيل أنشطتها بالتنسيق مع الأمانة التنفيذية للإسكوا؛

٣- تدعو أيضاً مراكز ومؤسسات التدريب والبحث المتخصصة في مجال المياه في الدول العربية إلى الانضمام إلى عضوية الشبكة؛

٤- تدعو كذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات المانحة ومؤسسات التمويل، إلى توفير الموارد اللازمة لتفعيل هذه الشبكة؛

٥- تطلب إلى الأمين التنفيذي الاستمرار في رعاية المشاريع والأنشطة المتعلقة بالموارد المائية المشتركة، والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، مع متابعة تقييم تنفيذها، وذلك دعماً لبناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٤٥ (د-٢٢) مبادرة الإسكوا لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا مكافحة البطالة والفقر،

---

(٨) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الخامسة (E/ESCWA/ENR/2002/23).

وإذ تلاحظ الأثر الإيجابي الذي يتحقق بفضل العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، ضمن إطار الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، في الانتقال إلى مجتمع المعلومات، وخلق فرص جديدة للعمل، ومكافحة الفقر،

وإذ ترى الحاجة إلى الارتقاء بأنشطة البحث والتطوير في الدول الأعضاء في الإسكوا والتنسيق فيما بينها ضمن المجالات التي تتمتع بالأولوية لديها،

وإذ تعي الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للارتقاء بمنظومات التعليم والتدريب المهني ومكافحة الأمية، فتفتح أمام المجموعات البشرية الفقيرة والمهمشة فرصاً ثمينة في مجالات جديدة للعمل،

١- تعتمد توصيات مؤتمر التكنولوجيا لمكافحة البطالة والفقر في الدول العربية، الذي عُقد في بيروت يومي ١٦ و١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٢؛ والاجتماع الأول للجنة الإسكوا الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي[٩]، الذي عُقد في بيروت في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢، وخاصة ما يلي:

(أ) وضع رؤية جديدة لمستقبل العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، وصياغة سياسات وطنية واستراتيجيات للتنفيذ تنبثق منها؛

(ب) استحداث بنى مؤسسية جديدة في دول الإسكوا مع التأكيد على مراكز النخبة، والحدائق التكنولوجية، والحاضنات التكنولوجية، والتجمعات الإنتاجية والخدمية، المستندة كلها إلى التكنولوجيا الرفيعة؛

(ج) تعزيز وتنسيق جهود البحث والتطوير، وزيادة المخصصات المكرسة لها في دول الإسكوا؛

(د) تطوير النظم الوطنية للتعليم والتدريب المهني بغية مكافحة الأمية بشكليها التقليدي والتكنولوجي.

٢- تطلب إلى الأمانة التنفيذية وضع دراسة حول موقف دول المنطقة في التكنولوجيا الحيوية في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء والأدوية ووضع أولويات للمنطقة في هذه المجالات واقتراح مبادرات تنفيذية لمساعدة دول المنطقة في مواجهة التداعيات الناجمة عن التوجهات الدولية المؤثرة على مستقبل هذا القطاع؛

٣- تطلب أيضاً إلى الأمانة التنفيذية العمل على متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة آنفاً من خلال مبادرة إقليمية تتوخى تحقيق أهداف محددة ونتائج ملموسة، وذلك ضمن أطر زمنية مناسبة؛

٤- تطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

---

(٩) تقرير عن مؤتمر التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر في الدول العربية (E/ESCWA/TECH/2002/2)؛ وتقرير الاجتماع الأول للجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي (E/ESCWA/TECH/2002/1).

٢٤٦ (د-٢٢) وضع خطة عمل إقليمية لمجتمع المعلومات

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٣/٥٦، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن عقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على مرحلتين: الأولى في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والثانية في تونس العاصمة في عام ٢٠٠٥،

وإذ تدرك الأهمية البالغة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات باعتبارها أداة فعالة لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مجتمع المعلومات،

وإذ تسترشد بالنتائج التي خلصت إليها الاجتماعات التحضيرية للقمة، وخاصة مشروع إعلان المبادئ وخطة العمل الذي سيعرض على مؤتمر القمة العالمي لإقراره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تنوه بمؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي عقد في بيروت خلال الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وإعلان المبادئ الصادر عن هذا المؤتمر،

وإذ تضع في اعتبارها دور الإسكوا المرتقب في التشاور مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في الدول العربية من أجل وضع خطة عمل إقليمية واحدة للمنطقة العربية باعتبارها منطقة متجانسة ثقافياً وحضارياً،

١- تدعو الأمانة التنفيذية إلى اقتراح خطة عمل إقليمية لبناء مجتمع المعلومات تراعي خصوصيات المنطقة وأولوياتها اللغوية والثقافية، والتنسيق مع جامعة الدول العربية؛

٢- تطلب إلى الأمانة التنفيذية إدخال التعديلات اللازمة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بحيث يتلاءم مع نتائج الاجتماعات التحضيرية ومؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٣- تطلب أيضاً إلى الأمانة التنفيذية مراجعة برنامج العمل والأولويات المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بغية تضمينه الأنشطة المعنية بهذه الخطة الإقليمية؛

٤- تطلب كذلك إلى الأمانة التنفيذية الاستمرار في المشاركة الفعالة في الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإدخال التعديلات اللازمة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بحيث يتلاءم مع ذلك.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٤٧ (د-٢٢) تطوير العمل الإحصائي في منطقة الإسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك ضرورة توفر إحصاءات معدة بطريقة علمية لدعم الدول في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لعملية التنمية الوطنية،

وإذ تلاحظ حاجة دول المنطقة إلى تطوير الأجهزة الإحصائية الوطنية وتحديث آليات وأساليب إعداد وتحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لديها،

١- تطلب إلى الأمانة التنفيذية مساعدة بلدان المنطقة في تبني وتطبيق المعايير العلمية المعتمدة دولياً لجمع وتحليل ونشر البيانات والمؤشرات الإحصائية بهدف تمكين تلك البلدان من صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية؛

٢- تطلب أيضاً إلى الأمانة التنفيذية تشجيع دول المنطقة وتزويدها بالدعم الفني اللازم لتمكينها من الانضمام إلى نظام معيار نشر الإحصائيات الموحد الذي يتبعه صندوق النقد الدولي؛

٣- تحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى مشروع تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٤٨ (د-٢٢) مشاركة الدول الأعضاء في الإسكوا في برنامج المقارنات الدولية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك الأهمية الكبرى لهذا البرنامج في دورته السابعة المطورة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وفائدته للدول الأعضاء من حيث استخدام مقاييس اقتصادية حقيقية عند إجراء المقارنات الاقتصادية بين دول ومناطق العالم المختلفة وعند إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بين الدول الأعضاء ومع دول أخرى من العالم في مجالات التجارة والاستثمار،

وإذ تدرك أيضاً الأهمية البالغة لهذا البرنامج عند قياس مختلف مستويات الفقر ومستويات المعيشة، وإجراء المقارنات الاقتصادية السليمة التي تسهل اتخاذ القرارات الصائبة،

وإذ ترى أن لهذا البرنامج آثاراً إيجابية على رفع مستوى القدرات الإحصائية والاقتصادية لدى الدول الأعضاء،

وإذ تقدر تجاوب الدول الأعضاء إذ أبدت رغبتها في المشاركة في هذا البرنامج الهام وفي تعيين ممثلين عنها للتنسيق،

١- تعرب عن ارتياحها لانضمام الإسكوا إلى هذا البرنامج بصفتها جهة مسؤولة عن تنفيذه في منطقة غربي آسيا؛

٢- تدعو جميع الدول الأعضاء التي لم تُبدِ بعد رغبتها في المشاركة في هذا البرنامج إلى الإسراع في الانضمام إليه، ومساندته، والتعاون مع المسؤولين عنه، ودعمه مالياً، حيثما أمكن؛

٣- توصي بأن تدرج الأمانة التنفيذية الأنشطة المتصلة ببرنامج المقارنات الدولية في برامج عملها.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٤٩ (د-٢٢) تعزيز أنشطة الخدمات الاستشارية والتعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك ما للخدمات الاستشارية والتعاون الفني التي تقدمها اللجنة للدول الأعضاء من أهمية في تعزيز قدرات هذه الدول،

وإذ تدرك أيضاً أن الأنشطة الميدانية للأمانة التنفيذية تكمل أنشطتها البحثية والتحليلية وتسهم في تلبية الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء،

وإذ تؤكد أن أنشطة الخدمات الاستشارية والتعاون الفني هي من الوسائل الأساسية التي تعتمدها اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها المحددة،

١- تنوِّه بالدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمانة التنفيذية في مجال الخدمات الاستشارية والتعاون الفني على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

٢- تدعو الأمانة التنفيذية إلى تعزيز أنشطة الخدمات الاستشارية والتعاون الفني، لما تحققه من فوائد للدول الأعضاء؛

٣- تطلب إلى الأمانة التنفيذية بذل المزيد من الجهود لتحقيق التناسق بين الأنشطة البحثية والتحليلية من جهة، وأنشطة التعاون الفني، والخدمات الاستشارية من جهة أخرى؛

٤- تحث الدول الأعضاء والجهات المانحة المحلية والإقليمية والدولية على زيادة دعمها المالي لأنشطة اللجنة في مجال الخدمات الاستشارية والتعاون الفني.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٥٠ (د-٢٢) اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة[١٠]،

وإذ تدرك أهمية العمل على تنفيذ هذه التوصيات لتمكين الإسكوا من القيام بمهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هيئاتها الفرعية،

١- تعتمد التوصيات الواردة في تلك التقارير؛

٢- تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع الإسكوا في وضع وتفعيل الإجراءات الكفيلة بوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٥١ (د-٢٢) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٨ (دإ-٤)، المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، بشأن الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥،

وإذ تضع في اعتبارها أن الميزانية البرنامجية المقترحة قد تخضع لتعديلات لدى مناقشتها أمام اللجان المعنية والجمعية العامة للأمم المتحدة،

---

(١٠) تقارير الهيئات الفرعية E/ESCWA/ENR/2002/22؛ و E/ESCWA/ENR/2002/23؛ و E/ESCWA/TRANS/2002/2؛ و E/ESCWA/2003/IG.1/6؛ و E/ESCWA/SD/IG.1/9؛ و E/ESCWA/STAT/2002/3؛ و E/ESCWA/GRID/2003/IG.1/7.

١- تُقر الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

٢- تطلب إلى الأمانة التنفيذية توزيع الميزانية البرنامجية على الدول الأعضاء بعد اعتمادها في الجمعية العامة؛

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير إلى اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وإعلامها بالتعديلات التي تُدخل عليه.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٥٢ (د-٢٢) إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٧ (د-٢١)، المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية في فلسطين،

وإذ تشير أيضاً إلى الظروف المأساوية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وما ينجم عنه من صعوبات تعوق تنفيذ القرار المشار إليه آنفاً،

١- تؤكد على ضرورة الإسراع بعقد المنتدى العربي-الدولي لإعادة التأهيل والإعمار باعتباره خطوة نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة، في أقرب فرصة ممكنة؛

٢- تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تبذل الجهود لتكثيف المشاركة العربية في إعادة التأهيل والإعمار وربطها بالبرامج الدولية في هذا الإطار؛

٣- تؤكد أيضاً على دور السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في بلورة الخطة العملية لإعادة التأهيل والإعمار، وذلك باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية، بحيث تمثل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والصناعة والزراعة والتربية والصحة والسياحة وغيرها من القطاعات المتضررة، بما في ذلك معالجة الوضع المأساوي للمخيمات تحت الاحتلال؛

٤- تؤكد كذلك على ضرورة مساعدة الأمانة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال إيفاد خبراء لتقييم الخسائر التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمساعدة في إيجاد آلية معينة عبر المنظمات والهيئات الدولية لتعويض هذه الخسائر للقطاعات المختلفة، لتتمكن من النهوض والقيام بواجبها في المستقبل والمساهمة في عملية التنمية؛

٥- تطلب إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول التقدم المحرز بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

٢٥٣ (د-٢٢) زيادة التبرعات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٦ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن إعلان مؤتمرات للتبرعات خلال دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وإذ تؤكد على أهمية توفر موارد من خارج الميزانية العادية لتمكين الأمانة التنفيذية من توسيع نطاق عملها ومن تناول القضايا الطارئة في منطقة الإسكوا،

١- تشكر الدول الأعضاء التي ساهمت في رفد الصندوق الاستئماني لأنشطة الإسكوا الإقليمية[١١]؛

٢- تشكر أيضاً منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والصناديق والأفراد وجميع الجهات الأخرى على مساهمتها في دعم أنشطة اللجنة بموارد من خارج الميزانية العادية؛

٣- تحث الدول الأعضاء على زيادة تبرعاتها، بحيث توازي حجم التبرعات المتوفرة للجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

الجلسة العامة السادسة
١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

(١١) للاطلاع على الجهات المساهمة وحجم المساهمات E/ESCWA/22/4(Part VII)/Rev.2.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

معالي السيد باسم عوض الله
وزير التخطيط

سعادة السيد أنمار عبد الحليم النمر الحمود
سفير المملكة الأردنية الهاشمية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد تيسير رضوان الصمادي
مدير مديرية السياسات والدراسات
وزارة التخطيط

دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي الشيخ حميد بن أحمد المعلا
وزير التخطيط

السيد أحمد السيد محمد الهاشمي
وكيل الوزارة المساعد لشؤون التخطيط والإحصاء
وزارة التخطيط

السيد محمد عبد الرحمن المرزوقي
مدير إدارة الشؤون البرية
وزارة المواصلات

السيد راشد عبد الرحمن النعيمي
مدير الإدارة المركزية للإحصاء
وزارة التخطيط

السيد محمد صالح شلواح
مدير إدارة التخطيط
وزارة التخطيط

السيد سعيد سالم الكثيري
رئيس قسم الأذونات
إدارة الجنسية والإقامة
وزارة الداخلية

السيد إبراهيم محمد رسول خوري
كبير مهندسي الطرق
دائرة الأشغال

السيد عبدالله عبد العزيز المناعي
باحث
وزارة التخطيط

السيد راشد علي المرزوقي
نائب مدير إدارة الإرشاد
دائرة الموانئ البحرية

السيد محمد صالح جاسم سمحان النعيمي
مدير مركز جمرك مزيد
دائرة جمارك أبوظبي

المهندس سامي عبدالله الهاشمي
مساعد مدير إدارة الطرق
بلدية دبي

السيد أحمد عبدالله بن لاحج
مدير أول
إدارة التسهيلات والإجراءات الجمركية
مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة

مملكة البحريـــن

معالي السيد مجيد بن محسن العلوي
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

السيد محمد بن خليفة بن علي آل خليفة
وكيل وزارة المواصلات

سعادة السيد وحيد مبارك سيار
سفير مملكة البحرين
لدى الجمهورية العربية السورية

الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة
الوكيل المساعد للشؤون الاجتماعية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

مملكة البحريـــن (تابع)

السيد صباح سالم الدوسري
مدير مكتب وزير العمل والشؤون الاجتماعية
مدير العلاقات العامة والدولية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد رضي مهدي أحمد السماك
أخصائي أول
علاقات دولية

الجمهورية العربية السورية

معالي السيد مكرم عبيد
وزير النقل

السيد موسى الشعار
معاون الوزير
وزارة النقل

السيد عقيل اسماعيل
مدير النقل بالسكك الحديدية
وزارة النقل

السيد محمد بسام السباعي
معاون رئيس هيئة تخطيط الدولة

السيد ابراهيم علي
مدير عام
المكتب المركزي للإحصاء

سلطنة عمان

معالي السيد محمد بن ناصر الخصيبي
أمين عام وزارة الاقتصاد الوطني

سعادة السيد عامر بن حمد محمد الحجري
سفير سلطنة عمان
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد صالح بن عبدالله الفارسي
مدير عام
وزارة الاقتصاد الوطني

السيد محمد بن عبدالله المحروقي
مدير عام شؤون القطاع الخاص
وزارة الاقتصاد الوطني

السيد محمد بن يحيى الشبيبي
مدير شؤون المنظمات الاقتصادية العربية والدولية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيد عبد الحكيم بن أحمد بن عبد المجيد
الأنصاري
رئيس قسم العلاقات العامة

السيد أحمد بن بركات آل ابراهيم
قائم بأعمال سفارة سلطنة عمان
لدى الجمهورية اللبنانية

فلسطين

معالي السيد مترى أبو عيطة
وزير النقل والمواصلات

السيد محمد أمين جرادات
مدير عام النقل البري

دولـــة قطر

سعادة السيد عبدالله بن محمد الخاطر
سفير دولة قطر
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد حمد سالم آل خليفة
رئيس قسم النقل البري
الهيئة العامة للجمارك والموانئ

السيد حسن علي النعيمي
رئيس قسم الشؤون الدولية
الهيئة العامة للجمارك والموانئ

السيد محمد عبدالله ابراهيم المعاضيد
رئيس قسم شهادات الأهلية وشؤون البحارة
الهيئة العامة للجمارك والموانئ

السيد أحمد بن عبدالله الكواري
سكرتير ثان
سفارة دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

دولة الكويت

السيدة سارة أحمد الدويسان
وكيل وزارة التخطيط

السيد حمد مناور حبيب المسيلم
وكيل وزارة مساعد
قطاع التخطيط والمتابعة
وزارة التخطيط

السيد سامي عبد العزيز الحمد
سكرتير أول
سفارة دولة الكويت لدى الجمهورية اللبنانية

السيد بدر عبد الرحمن الرفاعي
مدير إدارة مكتب وكيل الوزارة
وزارة التخطيط

السيد جابر عباس قبازرد
مراقب التنسيق الخارجي
قطاع التخطيط والمتابعة
وزارة التخطيط

الجمهورية اللبنانية

معالي السيد محمود حمود
وزير الخارجية والمغتربين

معالي السيد نجيب ميقاتي
وزير الأشغال العامة والنقل

معالي السيد خليل الهراوي
وزير الدفاع الوطني

سعادة السفير أنطوان شديد
مدير المنظمات الدولية والعلاقات الثقافية
وزارة الخارجية والمغتربين

السيد حسان محمد هاشم
المدير العام للاستثمار
وزارة الطاقة والمياه

السيد كريم يزبك
نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار

السيدة فيفيان غبيرة
رئيس دائرة التعاون والعلاقات الصناعية
وزارة الصناعة

السيدة رفيف برو
رئيس دائرة التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة نجوى يعقوب
إحصائية
إدارة الإحصاء المركزي

السيد سميح نايف وهبة
خبير
وزارة البيئة

السيدة سمر مالك عازار
متخصصة بالقوانين الدولية
وزارة البيئة

السيدة نانسي خوري
علاقات خارجية وعامة
وزارة البيئة

جمهورية مصر العربية

معالي السيد محمد زكي أبو عامر
وزير الدولة للتنمية الإدارية

سعادة السيد حسين ضرار
سفير جمهورية مصر العربية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمد طلعت خطاب سالم
وكيل أول
وزارة النقل

السيد مجدي سويلم راضي
مدير شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية
وزارة الخارجية

السيدة أميرة عبد الرحيم علي
ملحق دبلوماسي
سفارة جمهورية مصر العربية
لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد فؤاد صادق مفتي
سفير المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد عبد الرحمن الخياط
مستشار
سفارة المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمد حسين سراج
سكرتير أول
سفارة المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد فيصل محمد الزواوي
سكرتير أول
سفارة المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية اليمنية

السيد عبد الرحمن محمد طرموم
نائب وزير التخطيط والتنمية

السيد عبد الحكيم الأغبري
مدير عام مشروع تنمية الطرق الريفية
وزارة الأشغال العامة

السيد جمال يعقوب عبد المجيد
مدير
الإدارة العامة للمنظمات الدولية والإقليمية
وزارة التخطيط والتنمية

باء- البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء في الإسكوا

السودان

السيد أحمد البخيت
سفير جمهورية السودان
لدى الجمهورية اللبنانية

المغرب

السيد جمال العلوي عبدالله
وزير مستشار
سفارة المغرب لدى الجمهورية اللبنانية

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

السيد حسين محمد أحمد الشريف
القائم بالأعمال
عضو مكتب الأخوة العربي الليبي

جيم- خبراء

السيد هشام الشرابي
أستاذ شرف في جامعة جورجتاون
رئيس المركز الفلسطيني في واشنطن

السيد الياس سابا
اقتصادي
نائب ووزير سابق
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة فهمية شرف الدين
أمين عام
الجمعية العربية لعلم الاجتماع
بيروت، الجمهورية اللبنانية

دال- الأمانة العامة للأمم المتحدة

مكتب الممثل الشخصي للأمين العام

السيد ستافان دي ميستورا
الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان

مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك

السيدة سلافة البسام
رئيس مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك
نيويورك

مكتب الشؤون القانونية

السيد برادفورد سميث
مسؤول شؤون قانونية
نيويورك

مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة

السيد الكسندر شميدت
منسق
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة رينيه صباغ
خبيرة وطنية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

هاء- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيد إكرم بريردنش
ممثل المنظمة
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد جان فان مانين
مسؤول تخطيط برنامج إقليمي
الشرق الأوسط وشمال افريقيا
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد كريستيان دي كلرك
مستشار أقدم للأمم المتحدة في مجال التنسيق
بيروت، الجمهورية اللبنانية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد حبيب الهبر
نائب مدير إقليمي
المكتب الإقليمي لغرب آسيا
المنامة، مملكة البحرين

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد عبد المنعم ابو نوار
مدير مكتب فريق المساندة الفنية للدول العربية
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عبد الكريم غول
مساعد الممثل الإقليمي
بيروت، الجمهورية اللبنانية

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السيد أمين مدني
الممثل الإقليمي للمنطقة العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة عفاف عباس
الممثلة الإقليمية لمنطقة الإسكوا
بيروت، الجمهورية اللبنانية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

السيد ألفريدو ميتشيو
مدير شؤون الوكالة في لبنان
بيروت، الجمهورية اللبنانية

برنامج الأمم المتحدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

السيدة هالة ابوطالب
طبيبة مختصة ومستشارة لبرنامج مشترك بين البلدان
الفريق المشترك بين البلدان للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القاهرة، جمهورية مصر العربية

واو- الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية

السيد طالب رفاعي
المدير الإقليمي
بيروت، الجمهورية اللبنانية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

السيد جيوسيبي بابولي
ممثل المنظمة
بيروت، الجمهورية اللبنانية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

السيد عزالدين عزابي
ممثل الفاو بالوكالة
بيروت، الجمهورية اللبنانية

زاي- المنظمات الحكومية الدولية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

سعادة السيد عبد الرحمن السحيباني
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية

السيد معتصم رشيد سليمان
مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار
الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية

السيدة مواهب خلاف
مدير إدارة قطاعات الخدمات الأساسية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

السيد طلعت بن ظافر
المدير العام
الرباط، المغرب

السيد حامد المأمون علم الدين
مدير مركز المواصفات والمقاييس
الرباط، المغرب

الصندوق السعودي للتنمية

السيد سعود بن عبد الرحمن العبد الهادي
أخصائي تنظيم اقتصادي
الرياض، المملكة العربية السعودية

المعهد العربي للتخطيط

السيد عيسى محمد الغزالي
المدير العام
الكويت، دولة الكويت

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي

السيد عثمان بن عبدالله التويجري
المدير العام
المنامة، مملكة البحرين

منظمة المؤتمر الإسلامي

السيد البراء فاروق طرابزوني
ممثل الأمين العام
دائرة الشؤون الاقتصادية
جدة، المملكة العربية السعودية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيد سالم اللوزي
المدير العام
الخرطوم، جمهورية السودان

السيد الصادق الفاضل أزرق
مدير إدارة التعاون الدولي
الخرطوم، جمهورية السودان

حاء- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA)

السيد أنور آغا
المدير التنفيذي
بيروت، الجمهورية اللبنانية

اتحاد المصارف العربية

السيد فؤاد محمد شاكر سيد أحمد
الأمين العام
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد جوزف طربيه
رئيس اتحاد المصارف العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

السيدة نهى حوا نعمة
مسؤولة الشؤون التجارية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة رندا عاصي بري
نائبة رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة جمانة أبو الروس مفرج
المديرة
الحازمية، الجمهورية اللبنانية

السيدة نجوى رمضان
عضو المكتب التنفيذي
الحازمية، الجمهورية اللبنانية

السيد غادة حمدان حديب
عضو المكتب التنفيذي
الحازمية، الجمهورية اللبنانية

السيدة عزة شرارة بيضون
رئيس لجنة الأبحاث والتوثيق
الحازمية، الجمهورية اللبنانية

جمعية رعاية الطفل والأمومة

الشخية لولوة بنت محمد آل خليفة
رئيسة الجمعية
المنامة، مملكة البحرين

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

السيدة سلوى حلمي رشيد أبو خضرا
الأمينة العامة
رام الله، فلسطين

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (تابع)

السيدة نهاية مصطفى محمد تقلا
مسؤولة العلاقات الداخلية
رام الله، فلسطين

السيدة آمنة كامل سليمان
رئيسة الاتحاد، فرع لبنان
صيدا، الجمهورية اللبنانية

جامعة بيرزيت

السيد نادر عزت سعيد
مدير برنامج دراسات التنمية
فلسطين

الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية

السيدة فاطمة عثمان البكر
رئيسة اللجنة الإعلامية
الكويت، دولة الكويت

جمعية النساء العربيات

السيدة إميلي نفاع
عضو الهيئة الإدارية
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

مؤسسات الإمام الصدر

السيدة رباب الصدر شرف الدين
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد محمد عبد الأمير بسام
مكتب الأبحاث والدراسات
صور، الجمهورية اللبنانية

الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين

السيد بطرس حبيقة
مدير العلاقات العامة
بيروت، الجمهورية اللبنانية

تجمع الباحثات اللبنانيات

السيدة فاديا حطيط
المنسقة العامة
بيروت، الجمهورية اللبنانية

اتحاد الجمعيات الشمالية للتنمية والبيئة والتراث

السيد مازن عبود
الرئيس
جونيه، الجمهورية اللبنانية

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي

السيدة منى شمالي خلف
مديرة المعهد
بيروت، الجمهورية اللبنانية

تجمع الهيئات الأهلية التطوعية

السيد كامل مهنا
الرئيس
بيروت، الجمهورية اللبنانية

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

السيد عبد الوهاب الرضوان
المستشار الثقافي
الإمارات العربية المتحدة

المركز الوطني للتنمية والتأهيل

السيد خالد توفيق المهتار
المدير العام
بيروت، الجمهورية اللبنانية

المجلس النسائي اللبناني

السيدة إقبال مراد دوغان
الرئيسة
بيروت، الجمهورية اللبنانية

مؤسسة الحريري

السيدة ميرنا فؤاد صباغ
مدير برامج
صيدا، الجمهورية اللبنانية

السيدة وفيقة عز الدين السكافي
مترجم
صيدا، الجمهورية اللبنانية

اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة

السيدة سلوى السنيورة بعاصيري
الأمين العام
بيروت، الجمهورية اللبنانية

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال	٣	E/ESCWA/22/1
جدول الأعمال المشروح	٣	E/ESCWA/22/1/Add.1
تنظيم الأعمال	٤	E/ESCWA/22/2
دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إلى الاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثانية والعشرين للجنة	٥	E/ESCWA/22/3
تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٦	E/ESCWA/22/4
دور إسكوا في دعم رسالة الأمم المتحدة	٦ (أ)	E/ESCWA/22/4(Part I)
التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٢ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: أنشطة البرنامج العادي	٦ (ب)	E/ESCWA/22/4(Part II)
التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٢ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: التنسيق والتعاون بين إسكوا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني	٦ (ب-١)	E/ESCWA/22/4(Part II)/Add.1
التقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٢ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: أنشطة التعاون الفني	٦ (ب-٢)	E/ESCWA/22/4(Part II)/Add.2
متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الحادية والعشرين	٦ (ج)	E/ESCWA/22/4(Part III)
إنشاء لجنة استشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٢٥ (د-٢١)	٦ (ج-١)	E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.1
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: القرار ٢٣٢ (د-٢١)	٦ (ج-٢)	E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.2

العنوان	البند	الرمز
تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الموارد المائية المشتركة: القرار ٢٣٣ (د-٢١)	٦ (ج-٣)	E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.3
ترشيد ورفع كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة: القرار ٢٣٤ (د-٢١)	٦ (ج-٤)	E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.4
اعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي: القرار ٢٣٥ (د-٢١)	٦ (ج-٥)	E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.5
إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية في فلسطين: القرار ٢٣٧ (د-٢١)	٦ (ج-٦)	E/ESCWA/22/4(Part III)/Add.6
أعمال المتابعة، على الصعيد الإقليمي، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة	٦ (د)	E/ESCWA/22/4(Part IV)
تقارير دورات الأجهزة الفرعية للجنة	٦ (هـ)	E/ESCWA/22/4(Part V)
إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٦ (و)	E/ESCWA/22/4(Part VI)
الوضع المالي لبرامج اللجنة	٦ (ز)	E/ESCWA/22/4(Part VII)/Rev.2
اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي	٨	E/ESCWA/22/5
قضايا ذات أهمية لمستقبل منطقة إسكوا	٩	E/ESCWA/22/6
تعزيز التعاون الإقليمي العربي	٩ (ب)	E/ESCWA/22/6/Add.1
مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٠	E/ESCWA/22/7
دور إسكوا في تنسيق الأنشطة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة	١١	E/ESCWA/22/8
إعلان مؤتمرات للتبرعات خلال دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القرار ٢٣٦ (د-٢١)	١٢	E/ESCWA/22/9/Rev.1
تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والعشرين	١٥	E/ESCWA/22/10
قائمة وثائق الدورة الثانية والعشرين		E/ESCWA/22/INF.1
قائمة المطبوعات والوثائق التي أصدرتها اللجنة منذ دورتها الحادية والعشرين		E/ESCWA/22/INF.2
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/22/INF.3